الأمم المتحدة

A/57/59

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الصادر عن اجتماع فريق الخبراء غير الحكوميين الذي نظم تحت رعاية الأمم المتحدة لتناول ''الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز أمن منغوليا دوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية'' والذي عقد في سابورو باليابان، يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند المعنون ''نزع السلاح العام الكامل''.

(توقيع) جارغالسايخاني انخساخن
السفير
الممثل الدائم

280302 280302 02-29549 (A)
0229549

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية: التقرير الصادر عن اجتماع فريق الخبراء غير الحكوميين المعقود تحت رعاية الأمم المتحدة في سابورو باليابان، يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الاعتبارات الأولية

١ - استهل الخبراء مداولاتهم بتناول المسائل الثلاث التالية:

(أ) هل تحظى منغوليا حاليا بمركز منطقة خالية من الأسلحة النووية معترف به دوليا؟

(ب) إذا كانت تحظى بهذا المركز، فكيف يتجلى قانونيا؟

(ج) وإذا كانت لا تحظى به، فما الذي يمكن عمله لتدويل مركزها؟

٢ - ولوحظ أن منغوليا قد وقّعت اتفاق الضمانات INFCIRC/153 مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنها بصدد مناقشة التوقيع على بروتوكول إضافي. بيد أن هذان الإجراءان يفيان بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وليس بالالتزامات الإضافية المترتبة عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٣ - ولوحظ أيضا أن عدم تقاسمها حدود مع أي من الدول الواقعة في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المقترح إنشاؤها في وسط آسيا يجعل من المستحيل سياسيا اكتساب هذا المركز عن طريق هذا السبيل.

٤ - ورغم أن منغوليا قد اعتمدت تشريعا محليا لتجسيد مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، فإن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، ترى أنه ليس بوسعها التعليق على ذلك الإجراء، إذ اعتبرته مسألة محلية صرفة.

٥ - وأشير أيضا إلى أن ثمة شكوكا بشأن ما إذا كان الصك الملزم قانونا في ذلك الإطار يتمثل في قرار صادر عن مجلس الأمن أو في بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن.

٦ - وبناء عليه، أقر الخبراء بأن منغوليا لا تحظى حاليا بمركز دولة خالية من الأسلحة النووية معترف به دوليا وأن عليهم أن يركزوا جهودهم على تحديد خيارات تسمح لمنغوليا ببلوغ هذا المركز.

الطابع الفريد لأي اتفاق قانوني بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٧ - أبرز الخبراء أن أي مركز لمنغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية معترف به دوليا سيكون مركزا لا سابقة له إذ سيقتصر على أراضي منغوليا غير الساحلية ولن يشمل أراضي الدولتين المجاورتين وهما الاتحاد الروسي والصين. ومرد ذلك إلى أنه من المستبعد للغاية أن تقبل الدولتان فرض أي قيود على نقل أسلحتهما النووية أو منظومات أسلحتهما النووية أو نشرها في أماكن معينة، بما في ذلك داخل مناطقهما الحدودية. ويختلف ذلك عن أي معاهدة من المعاهدات الخمس القائمة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية حيث تندرج أراضي جميع الأطراف أو الأطراف المحتملة ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

٨ - وعليه، فإن أي صك قانوني يعترف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية سيتضمن فئتين من الدول تختلف واجباتها والتزاماتها. وينبغي لمنغوليا، بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، أن تلتزم بعدم السماح باستخدام أراضيها لنشر أي أجهزة متفجرة نووية (بل وربما أيضا منظومات إطلاقها أي منظومات الأسلحة النووية) أو تخزينها أو نقلها عبرها. وعلى الاتحاد الروسي والصين (بل وكذلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتجنب التمييز بين تلك الدول) أن تلتزم بعدم استخدام الأراضي المنغولية أو السعي لاستخدامها لنشر أي أجهزة متفجرة نووية أو أي منظومات من الأسلحة النووية أو تخزينها أو نقلها.

عناصر صك دولي ملزم قانونا يعترف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٩ - أقر الخبراء أنه ينبغي أولا تقديم أجوبة على عدد من الأسئلة المرتبطة بالموضوع قبل البت في شكل العملية الدبلوماسية التي من شأنها أن تفضي إلى إبرام اتفاق يقضي بالاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي:

(أ) كيف ستكون طبيعة ونطاق التزامات ترد في صك قانوني ينص على الاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية؟ وهل سيميِّز هذا الصك، كما أُشير إلى ذلك أعلاه، بين التزامات منغوليا والتزامات الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية المعنيتين الطرفين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

(ب) كم عدد الدول التي ستدرج في الصك القانوني: الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا فقط؛ أم الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا بوصفها أطرافا في الصك والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تتعهد بالتزامات مماثلة في بروتوكول ملحق بالصك؛ أم منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛ أم منغوليا ومجموعة أخرى من الدول؟

(ج) ما هو نوع الصك القانوني الذي ينبغي الأخذ به: أهو معاهدة؛ أم معاهدة وبروتوكول؛ أم بروتوكول ملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ أم مذكرة تفاهم؛ أم صكان ثنائيان متوازيان يُبرم أحدهما بين منغوليا والصين والآخر بين منغوليا والاتحاد الروسي؛ أم صك ثلاثي يُبرم بين منغوليا والصين والاتحاد الروسي؛ أم صك متعدد الأطراف يُبرم بين منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية؟

(د) ما هي الواجبات والالتزامات التي ينبغي إدراجها إلى جانب الالتزام بعدم نشر أي أجهزة متفجرة نووية و/أو أي منظومات للأسلحة النووية وتخزينها ونقلها: ضمانات أمنية مشروطة أو غير مشروطة سلبية و/أو إيجابية؛ التزامات بعدم دفن النفايات النووية؛ التزامات بعدم اختبار أي أجهزة نووية؛ التزامات ذات طابع مماثل فيما يتعلق بغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومنظومات إطلاقها و/أو بالقوات والأسلحة التقليدية؟

(هـ) ما هي الأحكام التي ينبغي أن يتضمنها الصك القانوني فيما يتعلق بالتحقق/وعدم الامتثال/والضمان: هل لن يتضمن أي حكم (كما في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السُمية وتدمير تلك الأسلحة)؛ أم أنه سينص على عمليات تفتيش بالتحدي تجريها الصين والاتحاد الروسي (وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار) في الأراضي المنغولية؟ أم على ترتيبات لتقصي الحقائق كما هو الشأن في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ أم على اجتماعات دورية تعقدها لجنة معنية برصد الامتثال؟

التوصيات: نماذج بديلة للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية

١٠ - أفضت المناقشات التي دارت بين الخبراء إلى بروز نوعين رئيسيين متناقضين من الصكوك القانونية المتعلقة بمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية قد ينطبقان على حالة منغوليا:

(أ) نموذج يكتفي بالحد الأدنى وقد ينحصر في تعهدات (يبرم بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا) بشأن عدم نشر أي أجهزة متفجرة نووية أو تخزينها أو نقلها داخل الأراضي المنغولية؛

(ب) نموذج يصبو إلى الحد الأقصى وينطوي على طائفة واسعة من التهديدات الأمنية المنغولية ويتضمن أحكاما مفصلة تشمل مجالات من قبيل الضمانات الأمنية، واختبار الأجهزة المتفجرة النووية؛ ودفن النفايات النووية؛ وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها؛ والقدرات العسكرية التقليدية؛ والتهديدات غير العسكرية.

١١ - وسلم الخبراء بأن هناك عددا من التوليفات والاحتمالات بين هذين الحدين المتناقضين تتوقف جاذبيتها على أهداف ومصالح الدول الأطراف.

١٢ - وقد يتضمن صك قانوني يكتفي بالحد الأدنى للاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما يلي:

(أ) ديباجة تحدد أهداف منغوليا في سعيها إلى مثل هذا الصك؛

(ب) فقرة من المنطوق تلتزم فيها منغوليا بمنع/أو عدم السماح بنشر أي أجهزة متفجرة نووية أو تخزينها أو نقلها داخل أراضيها أو عبرها؛

(ج) فقرة من المنطوق يلتزم فيها الاتحاد الروسي والصين بعدم نشر أي أجهزة متفجرة نووية أو تخزينها أو نقلها عبر أراضي منغوليا أو التماس القيام بذلك؛

(د) فقرات من المنطوق تتناول في جملة أمور مدة السريان، وانتهاء السريان، والتعاريف، وبدء النفاذ.

١٣ - وقد يتضمن صك قانوني يصبو إلى الحد الأقصى الممكن للاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما يلي:

(أ) ديباجة مماثلة للديباجة المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه؛

(ب) فقرة من المنطوق تلتزم فيها منغوليا بعدم السماح بنشر أي قوات أو معدات أجنبية أو أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو منظومات إطلاقها، أو تخزينها أو نقلها داخل أراضيها أو عبرها؛

(ج) فقرة من المنطوق تلتزم فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم نشر أي قوات أو معدات أو أسلحة نووية أو

غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو منظومات إطلاقها، أو تخزينها أو نقلها داخل الأراضي المنغولية أو عبرها؛

(د) فقرات من المنطوق تنص على عدم اختبار أي أجهزة نووية على أراضي منغوليا؛

(هـ) فقرات من المنطوق تنص على عدم دفن النفايات النووية في أراضي منغوليا؛

(و) فقرات من المنطوق تنص على إنشاء آليات للتحقق ورصد عدم الامتثال للصك؛

(ز) فقرات من المنطوق تتناول في جملة أمور مدة السريان، وانتهاء السريان، والتعاريف، وبدء النفاذ.

استنتاجات

١٤ - أعرب عن رأي مفاده أنه قد يكون من الأفضل لمنغوليا إن هي أرادت أن يأخذ مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية مشكلا قانونيا أن تقوم بذلك بصورة سريعة وبسيطة بالتركيز على إبرام اتفاق يكتفي بالحد الأدنى مع الاتحاد الروسي والصين.

١٥ - كما أفيد أن إبرام اتفاق أشمل، يغطي سائر أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها والقوات والأسلحة التقليدية، يكون من شأنه أن يتفادى بعض الأصداء السلبية لنقاشات الماضي والحاضر فيما يتعلق بالمناطق والمجالات الخالية من الأسلحة النووية التي ترى بعض الدول الأعضاء في الناتو أنها موجودة، بينما يحقق في الوقت نفسه الآثار المرغوب فيها في المجال النووي. غير أن اتفاقا من هذا القبيل قد يستغرق التفاوض بشأنه وقتا أطول وقد تكون المفاوضات بشأنه أكثر تعقيدا.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

اقتراح منغوليا

١ - الإشارة إلى العناصر الأساسية المقترحة على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية[أ] الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٩.

٢ - الترحيب بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ودعمه كتدبير من طرف واحد لكفالة خلو أراضيها تماما من الأسلحة النووية، مع أخذ أوضاعها الفريدة في الاعتبار، باعتبار ذلك إسهاما ملموسا في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية وإسهاما عمليا في تعزيز الاستقرار وقابلية التنبؤ في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - الاعتراف بأن قانون منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية الذي اعتمده المجلس الأعلى في منغوليا في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، يمكن أن يكون أساسا لإجراء مزيد من المشاورات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

٤ - يوفر قرارا الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال و ٣٣/٥٥ قاف، المعتمدان بدون تصويت، مبادئ توجيهية مفيدة لمنغوليا ولغيرها من الدول الأعضاء للنهوض بأمن منغوليا الدولي وبمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي.

٥ - ضرورة العمل على إبرام صك ملزم قانونا بشأن مركز منغوليا.

٦ - ينبغي وفقا لقرار الجمعية العامة:

(أ) احترام استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ب) الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، بما في ذلك الأسلحة النووية، ضد السلامة الإقليمية لمنغوليا واستقلالها السياسي.

٧ - إيجاد آلية مخصصة مناسبة للتحقق من مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية والامتثال له.

(أ) الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - إيجاد ترتيب أمني مناسب لجعل أمن منغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما من عناصر أي ترتيب إقليمي أو أي ترتيب دون إقليمي.

٩ - دعم علاقات حسن الجوار والتوازن بين منغوليا وجيرانها باعتبار ذلك عنصرا هاما لتعزيز السلم والأمن و الاستقرار في المنطقة.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

قائمة المشاركين

الولايات المتحدة الأمريكية

د. جون كينغ

Dr. John King
75 Avenue d'Aire
1203 Geneva
Switzerland

Tel: 041 22 345 6639
E-mail: johnking@bluewin.ch

الصين

السيد زيا ليبينغ

Mr. Xia Liping
General Secretary and Professor
Shanghai Institute for International Strategic Studies
No. 1 Lane 845
Julu Road
Shanghai 200040

Tel: 86 21 5403 2537
Fax: 86 21 4503 0272
E-mail: siis@public.sta.net.cn

الاتحاد الروسي

الأستاذ يوري فيدوروف

Prof. Yury Fedorov
Deputy Director
Pir Center
P.O. Box 17
Moscow 117454

Tel: 7 095 335 1955
Fax: 7 503 234 9558
E-Mail: orlov@pircenter.org

فرنسا

السيد بارثيليمي كورمون
Mr. Barhélémy Courmont
Nuclear Issues
IRIS
2 bis, rue Mercoeur
75011 Paris

Tel: 011 33 1 5327 6077
Fax: 011 33 1 5327 6070
E-mail: bcourmont@hotmail.com

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الأستاذ جون سيمبسون
Professor John Simpson
Mountbatten Centre for International Studies
University of Southampton
S017 1BJ

Tel: 011 44 23 8059 2522
Fax: 011 44 23 8059 3533
E-mail: ppnn@soton.ac.uk

المسؤولون المنغوليون

السفير جارغالسايخاني انخساخن
الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

السيد ر. بولد
الأمين العام لمجلس الأمن الوطني

السيد سيريتر كالسانجمتس
نائب مدير
معهد الدراسات الاستراتيجية